

كلية العلوم السياسية	الكلية
	القسم
Human Rights	المادة باللغة الانجليزية
حقوق الانسان	المادة باللغة العربية
الأولى	المرحلة الدراسية
م.م. اكرم عبد داود	اسم التدريسي
non-governmental organizations and human rights	عنوان المحاضرة باللغة الانجليزية
المنظمات غير الحكومية وحقوق الانسان	عنوان المحاضرة باللغة العربية
12	رقم المحاضرة
حقوق الانسان / حافظ علوان الدليمي	المصادر والمراجع

محتوى المحاضرة

المنظمات غير الحكومية وحقوق الانسان

وهي منظمات أو تجمعات أو حركات غير حكومية، اتخذت الانسان هدفاً أسمى لها، وجعلته محوراً لنشاطاتها وفعاليتها، وكرست ادبياتها وبرامجها للدفاع عن حقوقه وحرياته، وصون كرامته، وحفظ انسانيته.

وقد تم تأسيس هذه المنظمات بشكل دائم من افراد ينتمون إلى بلدان مختلفة في سبيل اهداف لا تتوخى الربح. وانما التعاون في كافة المجالات الاجتماعية والدفاع عن القيم والمبادئ التي يقوم عليها المجتمع الدولي، وعادة ما يتم تمويلها من اشتراكات اعضائها، أو من المعونات المقدمة من هيئات ومؤسسات يعينها نشاطات المنظمات غير الحكومية.

اما اكتساب هذه المنظمات للصفة الدولية متأًت بسبب عدم ارتباطها بجنسية معينة فضلاً عن كون نشاطاتها وخدماتها لا تتحصر في اقليم دولة بذاته، وقد تميز دور هذه المنظمات بالحيوية والانتساع، وشملت ميادين عديدة، ولكنه دور اختياري وتطوعي، وتلقائي وتعاوني لتحقيق احتياجات وتطلعات الافراد وهو في الوقت ذاته يتجسد بالتضامن الدولي لان افراد هذه المنظمات يمارسون نشاطات غير مرتبطة بدولة معينة، وانما يسعون

لتحقيق اهداف ذات بعد انساني - عالمي، ولذلك فان مساهمات الافراد في هذا الاطار تعبر عن الحيوية والتفاعل والمشاركة في اعمال ونشاطات هذه المنظمات بغية خلق نسيج اجتماعي دولي يعزز فيه التعاون والتقارب بحيث يمكن لهذه المنظمات ان تلعب دورا وديا في حالة انقطاع العلاقات بين دولتين أو عدة دول بالسعي لإعادة الصلة بينها.

ولا تتمتع هذه المنظمات بصفة قانونية دولية تتناسب مع طبيعة عملها، وانها تخضع لقانون الدولة الداخلي القائمة على اراضيها، ولكنها في الجانب السياسي تتمتع بشخصية دولة، وتحمل مسميات (جمعيات، اتحادات، هيئات، منظمات، مؤسسات، وكالات) ونظرا لأهمية هذه المنظمات ودورها الانساني الفعال على الصعيد الدولي بادرت (اتفاقية جنيف) بالاعتراف بحق اللجنة الدولية للصليب الأحمر والمنظمات الانسانية الأخرى بممارسة الانشطة الانسانية دون عائق بقصد حماية الجرحى والمرضى والغرقى والأسرى والسكان المدنيين شريطة موافقة الأطراف المعنية بذلك.

وعليه فأن القانون الدولي يعطي الحق في اسداء المساعدات الانسانية، واعمال الاغاثة ذات الطابع الانساني وغير المتحيز كما لا يجوز للدول رفضها على اساس وصمها بأنها تتدخل في السيادة الوطنية للدولة أو بأنها تنطوي على مساس بها، وتأكيدا لما ذهبنا إليه فقد أقرت محكمة العدل الدولية في حكمها الصادر سنة (١٩٨٦) في مسألة الانشطة العسكرية وشبه العسكرية في (نيكاراغوا) وضدهما بأن ارسال المساعدات الانسانية لا ينطوي على تدخل محرم في الشؤون الداخلية لدولة اخرى ما دام اقتصر على الاهداف التي تقرها ممارسات الصليب الأحمر، ولكنها اضافت في الوقت نفسه ان استخدام القوة ليس هو الطريقة المناسبة للتأكد من احترام تلك الحقوق (حقوق الانسان) وضمائها ، وما ينطبق على الصليب الأحمر من شروط وحقوق ينطبق على المنظمات الاخرى الغير حكومية في تأدية اعمالها والقيام بنشاطها.

ومن اعمال هذه المنظمات المهمة الأخرى التي تقع على عاتقها ساعة وقوع انتهاكات جسام للقانون الدولي الانساني أو في حالة وقوع ابادة جماعية، تقوم بدق ناقوس الخطر وتنبه العالم إلى هذه المخاطر واستتفار الطاقات لمواجهتها ووضع حد لها، بكل الوسائل المتاحة في القانون الدولي بما في ذلك استخدام القوة المسلحة.

كثيرة هي المنظمات غير الحكومية التي تعمل في المجال الانساني وفي اطار

حقوق الانسان وحرياته الاساسية، منها هي اللجنة الدولية للصليب الأحمر، منظمة العفو الدولية، ومنظمة مراقبة حقوق الانسان، وعربيا هناك المنظمة العربية لحقوق الانسان.

اللجنة الدولية للصليب الاحمر وحقوق الانسان

وهي منظمة انسانية ذات شخصية قانونية دولية تقوم بحماية ومساعدة ضحايا النزاعات المسلحة والاضطرابات الداخلية وكذلك الحروب في كافة انحاء العالم.

ويحتل ترويج القانون الدولي الانساني وتطويره موقعا مركزيا في مهمتها. وتسترشد اللجنة الدولية للصليب الاحمر بمبادئ الاستقلال وعدم التحيز والحياد، تعتبر اللجنة دون شك المنظمة الانسانية الوحيدة التي تتواجد عمليا في جميع النزاعات المسلحة وحالات الاضطراب الداخلي في كافة انحاء العالم ويتميز عملها بقربها المادي الدائم من الضحايا، اينما تظهر الحاجة إلى حمايتهم ومساعدتهم. وتسعى اللجنة الدولية للصليب الأحمر جاهدة للوصول إلى الضحايا من خلال المفاوضات مع جميع الاطراف في نزاع أو أزمة سياسية. ان قدرة اللجنة على الحفاظ على علاقات وثيقة ومنتظمة مع مختلف الاطراف - مهما كانت نظرة مختلف اعضاء المجتمع الدولي إليهم - تعد نتاجا لخبرة اللجنة الطويلة، كما تعتبر أحد مصادر قوتها الرئيسية، ويجري دوما تطوير شبكة الاتصالات المنفردة للجنة وذلك من خلال ما يزيد على (مائتين) من البعثات الاساسية والبعثات الفرعية والمكاتب في كافة انحاء العالم.

ويصل عدد العاملين في اللجنة الدولية للصليب إلى (١٢ الف شخص)، يعمل أكثر من (١١ الفا) منهم في الميدان، وفي العام ١٩٩٩ بلغ اجمالي انفاق اللجنة (٨٤٩) مليون فرنك سويسري، أي ما يقرب من ضعف المبلغ الذي انفقته عام (١٩٩٠) (٤٤٣ مليون). وقد بلغت النفقات عام (٢٠٠٠) رقما مرتفعاً يصل إلى (٨٧١) مليون فرنك سويسري، وبعد عرض عدد العاملين، فيها وحجم نفقاتها البالغة إلى رقم لا بد من الاشارة إلى بداياتها.

حيث تأسست اللجنة الدولية للصليب الأحمر منذ اكثر من قرن. ومنذ البداية لعبت دورا محوريا في العمل الانساني وسعت إلى تطوير وتجديد المفاهيم التي تخص هذا العمل. وبصفتها مؤسسة خاصة فلقد حملتها الدول رسالة انسانية تجسدت في القانون الدولي.

وكانت الفظائع والكوارث التي خلفتها الحروب دافعاً للإنساني (هنري دونان) إلى ان يؤسس (اللجنة الدولية للصليب الاحمر) عام (١٨٦٣) ولم يكتف مؤسسها بتأسيسها، بل كان وراء صياغة أول معاهدة للقانون الدولي الإنساني، وقد اثمرت جهوده عن توقيع اتفاقية (جنيف الاصلية لعام ١٨٦٤) والبروتوكولات الخاصة فيما بعد.

وقد ارسيت هذه الاتفاقية مبدأ ضرورة تقديم الرعاية إلى المقاتلين الجرحى والمرضى بغض النظر عن جنسياتهم. كما نصت على الاقرار بحياد الخدمات الطبية، وقادت إلى انشاء شارة الصليب الاحمر المميزة. لقد كان مبدأ عدم التمييز عقيدة اساسية في القانون الدولي الانساني من ذلك الحين، يلزم اطراف أي نزاع مسلح بمعاملة الاشخاص دون تمييز من أي نوع ما عدا التمييز القائم على مدى الحاح احتياجاتهم.

واللجنة الدولية للصليب الاحمر تمارس نشاطها الإنساني على الصعيد الدولي معتمدة في نشاطها هذا على مبادئ أربعة هي: العالمية ، عدم التحيز، الاستقلال والحياد. تتطلب العالمية ان يوجه العمل الانساني إلى كل ضحايا الصراعات، أيا كانت المنطقة التي يتواجدون فيها في العالم، وعدم التحيز يعني ان يوجه هذا العمل الانساني إلى كل ضحايا نزاع ما، أيا كان انتمائهم لأي طرف من اطراف النزاع، وايا كان اصلهم أو وضعهم الاجتماعي، أو ديانتهم، أو انتمائهم العرقي.

ويراد بمبدأ الاستقلال، ممارسة عمل لا يخضع لاعتبارات ومصالح لا ينبغي ان تكون من شأن العمل الانساني. فبدون هذا الاستقلال لن يستطيع هذا العمل ان يؤكد على شرعيته كقوة ادبية مضادة امام المتحاربين.

إن مبدأ الاستقلال هذا اصبح اليوم غير واضح مع التدخل المتزايد للأمم المتحدة في العمليات الانسانية، وذلك كون تلك المنظمة تخضع دائماً لقرارات الدول الاعضاء، ولاسيما الاعضاء الدائمون في مجلس الامن. وعلى صعيد آخر، فانتساع نطاق الاعمال الانسانية خلال السنوات الاخيرة يمثل أيضاً عاملاً آخر من شأنه التشكيك في هذا المبدأ.

والمبدأ الاخير الذي تستند إليه اللجنة في عملها، هو مبدأ الحيادية، وهذا المبدأ لا يمكن تلمس نتائجه الا في الواقع من خلال تلمس الاطراف المتنازعة لهذه الحيادية التي تعني ان على العاملين في المجال الانساني ان يكونوا بمنأى عن الرهانات السياسية والمساومات المادية حين تأديتهم نشاطاتهم الانسانية في ظل النزاعات.

وان وجود مقر المنظمة في (جنيف) لم يمنع من انتشار بعثاتها في حوالي (٦٠) بلدا من البلدان المتأثرة بالنزاعات المسلحة في افريقيا والشرق الأوسط، وآسيا، وأمريكا اللاتينية، وأوروبا، انها تسعى إلى حماية ضحايا الحرب ومساعدتهم، ونتيجة لكثرة اعمالها واتساع نشاطها، فأنها تواجه على الدوام حالات فاجعة، تمزق القلب للأطفال المتأثرين بهذه الاحداث.

وتأسيسا على ذلك فان (اعمال الحماية) في الاساس تهدف إلى كفالة احترام حقوق الضحايا، بينما يشير مصطلح (المساعدة) إلى العون المادي المقدم لهم. ان اللجنة الدولية للصليب الاحمر معنية دائما بتقديم العون إلى جميع ضحايا الحرب والعنف الداخلي، دون تفضيل أحد على حساب الآخر، ويعد الاطفال من بين المستفيدين من كل الانشطة الميدانية التي تقوم بها اللجنة الدولية للصليب الاحمر.

منظمة العفو الدولية وحقوق الانسان

منظمة العفو الدولية هي حركة عالمية تطوعية تتاضل من اجل اعلاء حقوق الانسان، وهي مستقلة عن جميع الحكومات والمعتقدات السياسية والعقائد الدينية وهي لا تؤيد ولا تعارض أي حكومة أو قطاع سياسي، كما انها لا تؤيد أو تعارض آراء الضحايا الذين تسعى لحماية حقوقهم، فهي منظمة لا يعنىها الا حقوق الانسان وكيفية حمايتها والحفاظ عليها، وذلك بشكل نزيه ومجرد.

تتطلع المنظمة إلى ايجاد عالم يتمتع فيه كل فرد بجميع حقوق الانسان المنصوص عليها في الاعلان العالمي لحقوق الانسان وغيره من المواثيق والاعراف الدولية المعنية بحقوق الانسان.

وتحشد منظمة العفو الدولية في اطار عملها نشطاء متطوعين، وهؤلاء هم اناس يكرسون وقتهم وجهدهم طواعية للتضامن مع ضحايا انتهاكات حقوق الانسان. ولدى المنظمة اعضاء وانصار فيما يزيد عن (٤٠) دولة. وينتمي هؤلاء إلى مختلف فئات المجتمع وتتنوع إلى ابعد حد آراؤهم السياسية ومعتقداتهم الدينية، ولكن ما يجمعهم ويؤلف بينهم هو ذلك الاصرار على العمل من اجل بناء عالم ينعم كل فرد بالحقوق الانسانية. ان منظمة العفو الدولية، تعمل على اساس من الاستقلال والنزاهة والتجرد. إلى تعزيز احترام جميع حقوق الانسان المنصوص عليها في (الاعلان العالمي لحقوق الانسان). وترى

المنظمة ان حقوق الانسان كل لا يتجزأ. ويعتمد بعضها على بعض ومن ثم يجب ان ينعم سائر البشر في كل زمان ومكان بحقوق الانسان كافة وينبغي الا يكون التمتع بطائفة من الحقوق على حساب الحقوق الاخرى.

وتسهم منظمة العفو الدولية في ترسيخ احترام المبادئ الواردة في (الاعلان العالمي لحقوق الانسان) عن طريق التصدي لانتهاكات الحقوق المدنية والسياسية الاساسية للأفراد. ويتمثل المحور الرئيسي لعمل المنظمة في:

- إطلاق سراح جميع سجناء الرأي وهؤلاء هم الذي يعتقلون في أي مكان بسبب معتقداتهم السياسية أو الدينية، أو اية معتقدات اخرى نابعة من ضمائرهم، أو بسبب اصلهم العرقي، أو جنسهم، أو لونهم، أو لغتهم، أو اصلهم القومي أو الاجتماعي، أو وضعهم الاقتصادي، أو تولدهم، أو أي وضع آخر، دون ان يكونوا قد استخدموا العنف أو دعاوا إلى استخدامه.
- ضمان اتاحة محاكمة عادلة لجميع السجناء السياسيين على وجه السرعة.
- الغاء عقوبة الاعدام والتعذيب وغيره من ضروب المعاملة السيئة التي يلقاها السجناء.
- وضع حد لعمليات الاغتيال الدوافع سياسية، وحوادث (الاختفاء).
- وبالإضافة إلى ذلك، فإن منظمة العفو الدولية تعمل على:
- معارضة الانتهاكات التي ترتكبها جماعات المعارضة المسلحة، مثل اعتقال سجناء الرأي، واحتجاز الرهائن والتعذيب، واعمال القتل دون وجه حق، كما تسعى المنظمة إلى حث هذه الجماعات على احترام حقوق الانسان.
- مساعدة طالبي اللجوء الذين يتهددهم خطر اعادتهم إلى بلد يصبحون فيه عرضة لانتهاك حقوقهم الانسانية الاساسية.
- التعاون مع المنظمات غير الحكومية الأخرى، ومع الامم المتحدة، والمنظمات الحكومية الدولية والاقليمية، من اجل اعلاء شأن حقوق الانسان.
- السعي إلى ضمان وضع ضوابط للعلاقات بين الدول في المجالات العسكرية والامنية والشرطية، بما يكفل احترام حقوق الانسان.
- تنظيم برامج لتعليم حقوق الانسان والوعي بها.

إن منظمة العفو الدولية في نشاطها الانساني وعملها الدولي على مر السنين انجازات حقيقية وهذا الأمر واضح تماما بالنسبة للسجناء الذين يواجهون اكثر التحديات من اجل البقاء على قيد الحياة، وللأهالي الذين يطرقون كل الابواب بحثا عن انصاف عادل للضحايا من ذويهم، ولدعاة حقوق الانسان الذين يواصلون جهودهم النبيلة بينما تحف بهم المخاطر والصعاب من كل صوب وتأسيسا على ذلك تمارس منظمة العفو الدولية نشاطها بمجرد ان تتيقن من ان ثمة حاجة للتحرك من اجل انقاذ واحد واكثر من الضحايا، فأنها تبادر على الفور بحشد طاقات اعضائها في شتى انحاء العالم، وهي تتقصى الحقائق، كلما ارتكبت ضد حقوق الانسان امور مشينة، ومن ثم يحاول مرتكبوها اخفاء جرائمهم، وفي المقابل، تسعى منظمة العفو الدولية إلى تقصي الحقائق بكل دقة وتمحيص، فتوفد خبراءها للتحدث مع الضحايا وحضور المحاكمات ومقابلة المسؤولين ونشطاء حقوق الانسان في البلد المعني. فضلا عن ذلك تقوم المنظمة بجمع المعلومات عن طريق متابعة الاف المواد التي تبثها وسائل الاعلام المختلفة. ومن خلال الصلات مع مصادر المعلومات الموثوق بها في مختلف ارجاء العالم والمنظمة في عملها ونشاطها.

وتولي اهمية قصوى لذكر الحقائق بدقة ونزاهة. وتعد الأمانة الدولية للمنظمة في (لندن) المقر الرئيسي للبحوث في المنظمة، حيث يعمل فيها ما يزيد عن (٣٠٠) موظف فضلا عن عشرات المتطوعين من أكثر من (٥٠) بلدا. ويتولى اجراء البحوث خبراء اكفاء، ويعاونهم عدد من المتخصصين في ميادين متنوعة مثل القانون الدولي والاعلام والتكنولوجيا. وما ان تنتهي المنظمة من جمع المعلومات وفحصها حتى تضعها امام اعين الحكومات، فتقوم بنشر تقارير مفصلة وبإبلاغ وسائل الاعلام المختلفة، وعرض بواعث قلقها على الملا من خلال كتيبات وملصقات واعلانات ونشرات اخبارية ومواقع على شبكة الانترنت. وفي الوقت نفسه، يسعى اعضاء المنظمة وانصارها في سائر انحاء العالم إلى حث الرأي العام على ممارسة ضغوط على من بيدهم مقاليد الحكم وغيرهم من ذوي النفوذ من اجل وضع حد للانتهاكات. ومنظمة العفو الدولية تعزز حقوق الانسان من خلال مشاركتها في وضع برامج تعليمية تهدف إلى توعية الناس بمبادئ حقوق الانسان وبسبل الدفاع عنها، فتقوم بأعداد مواد لاستخدامها في المدارس، وتنظيم برامج تدريبية للمعلمين،

وتشجع على تنظيم برامج تدريبية للمسؤولين الحكوميين والعاملين في الاجهزة الأمنية. كما تحث المنظمة حكومات العالم على ادراج مبادئ حقوق الانسان في صلب المناهج الدراسية في جميع المستويات التعليمية. ولا تكف منظمة العفو الدولية عن دعوة الحكومات إلى التصديق على المواثيق الدولية لحقوق الانسان، وإلى الالتزام بها، وإلى تعزيز معايير حقوق الانسان المتعارف عليها دولياً.

وتأسيساً على ذلك فقد تبنت المنظمة في اجتماع مجلسها الدولي الذي انعقد في (موريلوس) في (المسكيك) في آب (٢٠٠٥) استراتيجية دولية للتربية على حقوق الانسان. وتقرر ان تتلقى التربية على حقوق الانسان موارد كافية كي تلعب دورها في هذا المجال وان يتم ادماجها في الانشطة المتداخلة للمنظمة وفقاً للخطة الاستراتيجية للعام (٢٠٠٤ - ٢٠١٠). وتتضمن استراتيجية المنظمة في مجال التربية على حقوق الانسان كما اقرها المجلس الدولي في آب (٢٠٠٥) محورين اساسيين هما:

المحور الأول: الهدف العام، ويكمن في استخدام التربية لبناء ثقافة عالمية الحقوق الانسان ومنع انتهاك هذه الحقوق، وذلك عن طريق تمكين طيف واسع من الافراد والجماعات والمجتمعات من فهم بواعث قلقهم الشخصية والتعبير عنها بلغة حقوق الانسان، وتشجيع الاشخاص على ادماج مبادئ حقوق الانسان في حياتهم الشخصية، وفي مؤسساتهم الاجتماعية على حد سواء وحث الاشخاص على المطالبة بحقوقهم ودعمها والدفاع عنها واستخدامها كأداة للتغيير الاجتماعي.

اما المحور الثاني: فيركز على بناء القدرات اللازمة لمنظمة العفو الدولية للقيام بالتربية على حقوق الانسان بشكل فعال. والعمل على تحسين مستوى التمويل وادارة الموارد للتربية على حقوق الانسان لدى مختلف هيئات الحركة.

منظمة مراقبة حقوق الانسان

بدأت هذه المنظمة نشاطها عام (١٩٧٨) بإنشاء قسم اوربا واسيا الوسطى (الذي كان يعرف آنذاك بأسم منظمة هلسنكي لمراقبة حقوق الانسان)، اما اليوم فقد اصبحت تضم كذلك اقساماً تغطي افريقيا والامريكيتين وآسيا والشرق الأوسط. كما تشمل المنظمة اقساماً (موضوعية) تتعلق بحقوق الانسان، وحقوق الطفل، وحقوق المرأة، والعدالة الدولية، وغيرها من المواضيع. ولدى المنظمة مكاتب في (نيويورك)، و (واشنطن)، و (لوس

انجلوس) و(لندن) و(بروكسل) و(موسكو)، و(ريودي جانيرو)، و(هونغ كونغ). وغيرها وهيومن رايتس ووتش منظمة غير حكومية مستقلة، تدعمها مساهمات الافراد والمؤسسات الخاصة في شتى انحاء العالم، ولا تقبل المنظمة أي اموال من الحكومات، سواء بشكل مباشر أو غير مباشر.

وقامت المنظمة بإنشاء قسم خاص بالشرق الاوسط وذلك عام (١٩٨٩) نظرا لأهمية وحساسية هذه المنطقة وتساعد وتيرة انتهاكات حقوق الانسان فيها. لذلك جاء انشاء هذا القسم بهدف رصد مدى مراعاة حقوق الانسان المعترف فيها دوليا وذلك في منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا والعمل على الالتزام بحماية هذه الحقوق واعلاء شأنها.

وتجري منظمة مراقبة حقوق الانسان تحقيقات دورية منتظمة بشأن انتهاكات حقوق الانسان في نحو (سبعين) بلدا في مختلف انحاء العالم، وتعتبر هذه المنظمة سباقة في فضح انتهاكات حقوق الانسان بما تنشره من معلومات موثوق بها في اوانها، وهذه السمعة هي التي جعلتها مصدرا اساسيا للمعلومات للمعنيين بحقوق الانسان. وترصد المنظمة ما تقترفه الحكومات من افعال في مجال حقوق الانسان بغض النظر عن توجهاتها السياسية وتكتلاتها الجغرافية السياسية، ومذاهبها العرقية والدينية، وتدافع منظمة هيومن رايتس ووتش عن حرية الفكر، والتعبير واتباع الاجراءات القانونية الواجبة لاقامة العدل، والمساواة في الحماية القانونية، وبناء مجتمع مدني قوي. وتقوم المنظمة بتوثيق اعمال القتل (والاختفاء)، والتعذيب، والسجن التعسفي والتمييز، وغيرها من انتهاكات حقوق الانسان المعترف بها عالميا، وتدين هذه الانتهاكات جميعاً. والهدف الذي تشده من وراء ذلك هو محاسبة الحكومات التي تتعدى على حقوق مواطنيها.

وذلك عن طريق اجراء التحقيقات وتقصي الحقائق حول انتهاكات حقوق الانسان في أي من مناطق العالم. ثم تقوم بنشر نتائج التحقيقات هذه في كتب وتقارير سنوية وذلك عبر وسائل الاعلام الدولية والاقليمية وحتى المحلية منها التي لا تكتفي بالنشر وحده، بل تقوم بعقد ندوات ولقاءات تقوم خلالها بتسليط الضوء على نتائج هذه التحقيقات في انتهاكات حقوق الانسان، بهدف فضح واحراج الحكومات التي تقوم بخرق وانتهاك حقوق الانسان. وعند بلوغ هذه الانتهاكات حدا خطيراً وجسيماً، فإن المنظمة لا تكتفي عندها بالتشهير والادانة، بل تذهب إلى ما هو ابعد من ذلك عندما تبادر إلى مخاطبة المنظمات

الدولية كالأأم المتحدة والاتحاد الأوري ودعوة عواصم الدول الكبرى لسحب الدعم المادي والاقتصادي والعسكري من هذه الحكومات والضغط عليها لإيقاف هذه الانتهاكات والقيام بتحسين سجلها في مجال حقوق الانسان. وهي في سعيها هذا تتطلع لكسب تأييد الرأي العام الدولي وكذلك المجتمع الدولي بأسره من اجل تعزيز الحقوق الانسانية لكل البشر واعلاء شأنهم والحفاظ على انسانيته.

منظمة صحفيون بلا حدود

يقع مقرها في (باريس)، ونشاطاتها تغطي القارات الخمس من خلال مكاتبها المنتشرة عبر هذه القارات، واستطاعت في العام (٢٠٠٢) من اقامة مؤسسة قانونية (دامو كلس) مرتبطة بشبكة من القواعد والمعلومات القانونية كي تساعد اعضائها في عملهم لتحقيق العدالة والاقتصاص من مرتكبي جرائم القتل والتعذيب. سواء كان ذلك للأفراد بصورة عامة أو للصحفيين منهم بصورة خاصة. كما تسهم هذه المؤسسة القانونية عبر شبكتها بتزويد ضحايا انتهاكات حقوق الانسان بالخدمات القانونية وتقوم بتمثيلهم في المحاكم الوطنية والدولية.

إن منظمة (صحفيون بلا حدود) هي منظمة تهدف لخدمة المصالح العامة في اطارها الانساني، وبما ان ثلث سكان العالم يعيشون في بلدان لا تتوفر فيها حرية الصحافة فأن منظمة (صحفيون بلا حدود) تعمل باستمرار لحفظ حقوق هؤلاء في الحصول على المعلومات التي تمكنهم من معرفة حقوقهم والدفاع عنها. تكون هذه المنظمة هي الشاهد على الحقيقة عند زج نفسها وسط الاحداث وتمثل عين الرقيب على أي انتهاك أو خرق لحقوق الانسان، دفع الكثير من اعضاء هذه المنظمة حياتهم في سبيل نقل الحقيقة كما هي وبدون رتوش ومتابعة أي انتهاك حاصل لحقوق الانسان في أي مكان من العالم. معتمدة في ذلك على شبكة واسعة تشمل أكثر من (مائة مراسل) في كافة انحاء العالم يقومون بنقل الاخبار من خلال وسائل الاعلام والرأي العام على ضوء الحقائق المتوفرة لديهم من قلب الحدث.

وكذلك من انشطتها الأخرى دعم الصحفيين الرازحين تحت وطأة التهديد في بلدانهم وقيامها بدعم عوائلهم مادياً. كما تعمل على تقليص الرقابة على الصحف ومعارضة ما يتم تشريعه من قوانين تحد من حرية الصحافة.

منظمة اطباء بلا حدود

انشئت هذه المنظمة التي ظهرت في (اوربا) وكان باكورة عملها في (فرنسا) كرد فعل تجاه تصاعد جرائم انتهاكات حقوق الانسان والقانون الدولي الانساني، التي وردت طبقا لأحكام المادة (الخامسة) من نظام (روما) الاساسي للمحكمة الجنائية الدولية، والتي اشارت إلى جريمة الابادة الجماعية، الجرائم ضد الانسانية وجرائم الحرب. وكانت هناك اسباب اخرى وجيهة وراء تشكيل هذه المنظمة ومنها فشل مجلس الامن في اتخاذ قرارات حاسمة لمواجهة الانتهاكات الخطيرة والمتزايدة لحقوق الانسان.

كما وان استنفاد الوسائل الدبلوماسية واللجوء إلى القوة العسكرية في النزاعات كوسيلة اخيرة كان سببا هو الآخر في اقامة هذه المنظمة وظهورها، ومباشرة نشاطاتها على الصعيد الدولي.

وتأسيسا على ذلك أوضح (كوشنر) وهو وزير سابق في الحكومة الفرنسية ومؤسس منظمة اطباء بلا حدود ومن رواد طرح فكرة التدخل الانساني . أربع مراحل للتدخل الانساني يمكن من خلالها تكوين فكرة عامة عن هذه المنظمة. وهذه المراحل هي:

١-مرحلة الصليب الاحمر وتقتصر على تخفيف المعاناة عن الجرحى مع عدم الانحياز لأي جانب وعدم تجاوز السلطات القائمة.

٢-مرحلة اطباء بلا حدود من خلالها يتم الوصول إلى ضحايا انتهاكات حقوق الانسان والقانون الدولي الإنساني.

٣-قرارات الامم المتحدة للتدخل الإنساني: التي تتيح فتح أو ضمان منفذا للضحايا عبر ممرات انسانية (مناطق امنة).

٤-التدخل لتحرير المقهورين من طغاتهم.

علما بأن الاطباء الذين يقومون بهذه الخدمات الانسانية في مختلف اصقاع العالم بغية انقاذ ما يمكنهم انقاذه من البشر وحماية من يستطيعون حمايته. انما يقومون بذلك طواعية دون أي مقابل. وهم يأتون من دول عديدة، تختلف قومياتهم، واصولهم، وكذلك انتماءاتهم الدينية والسياسية، ولا يجمعهم الا هاجس الانسان والعمل الانساني.

المنظمة العربية لحقوق الانسان

هي الاخرى منظمة مستقلة وغير حكومية مكرسة لحماية حقوق الانسان وحياته

الاساسية في انحاء الوطن العربي. تأسست في (١٧ كانون الثاني من العام ١٩٩٨). من مجموعة من ناشطي حقوق الانسان ومن دول عربية مختلفة. وهي منظمة دولية اقليمية غير حكومية تدافع عن حقوق الانسان وحرياته في الوطن العربي. عضويتها مفتوحة امام جميع المواطنين العرب في الوطن العربي، وتعتمد في تمويلها على اشتراكات وتبرعات الاعضاء ومن الهيئات والمنظمات الاقليمية والدولية غير الحكومية، وهي ترفض أي دعم مالي من الحكومات والمؤسسات الرسمية.

ولهذه المنظمة فروع في عدد من الاقطار العربية وخارجها، ومقرها في القاهرة. وحصلت المنظمة على الصفة الاستشارية في المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع للأمم المتحدة وحدد النظام الاساسي للمنظمة اهدافها في العمل على احترام وتعزيز حقوق الانسان والحريات الاساسية في الوطن العربي طبقا لما تضمنه الاعلان العالمي لحقوق الانسان والمواثيق الدولية الأخرى... والمنظمة لا تتحاز وفقا لنظامها إلى أي نظام عربي أو ضده ولا تضع نفسها في موقع المعارضة لأي حكومة عربية ولا موقع التحالف مع اية معارضة عربية وهي ليست ضد الحكومات الا بقدر ما تمارس من انتهاكات لحقوق الانسان وليست مع المعارضة الا بقدر ما تنتهك حقوقها.

وهذا الموقف للمنظمة العربية لحقوق الانسان ينسجم مع واحد من اهم اهدافها التي ترعى وتعزز وتحمي حقوق الانسان الثابتة على نطاق الوطن العربي بالدفاع عن حق الانسان العربي وحرياته الاساسية وتأكيد مبادئ استقلال القضاء وسيادة حكم القانون.

